# أثر سياسة الإنفاق العام على معدل البطالة حالة الجزائر للفترة 1990-2017

# The impact of public spending on the unemployment in rate Algerian the period 1990-2017

**دعمي الحاج[1]، عبد القادر عوينان[2]**

[1] جامعة أكلي محند أولحاج- البويرة، مخبر السياسات التنموية و الدراسات الاستشرافية (الجزائر)، e.daami@univ-bouira.dz

[2] جامعة أكلي محند أولحاج- البويرة، مخبر السياسات التنموية و الدراسات الاستشرافية (الجزائر)، aoui_aek@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021-02-01 تاريخ القبول:2021-09-01

**ملخص:**

*من خلال هذه الورقة البحثية ،استهدفنا دراسة اثر الإنفاق العام (النفقات العامة) على معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2017، وذلك من خلال الإشارة إلى المفاهيم العامة المتعلقة بمتغيرات الدراسة (النفقات العامة، البطالة)، و كذلك إظهار العلاقة النظرية بينهم، و بعدها تم تتبع تطور متغيرات الدراسة في الجزائر،و في الأخير تم قياس العلاقة بين النفقات العامة و معدل البطالة.*

***كلمات مفتاحية:*** *الإنفاق العام، البطالة*

***تصنيف JEL:*** **E62, E69.**

***Abstract :***

*This research paper aims at studying the impact of public spending on the unemployment in rate Algerian economy during 1990_2017.This was done through pointing out to the general concepts concerning the study variables (public spending, unemployment), and showing the theoretical relations among these variables .In addition, tracing the development of these variables in Algeria .Finally, measuring the relationship between public spending, unemployment.*

***Keywords:*** *public* spending, *Unemployment*

***Jel Classification Codes : E62, E69.***

[1] **المؤلف المرسل:** دعمي الحاج، e.daami@univ-bouira.dz

## 1.مقدمة:

لقد مرت الدولة بعدة مراحل من الدولة المحايدة إلى الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي، وهذا فرض عليها اكتساب مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تعمل من خلالها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن بين هذه السياسات نجد السياسة المالية و تمثل هذه الأخيرة أداة من أدوات الحكومة التي تعمل من خلالها على تحقيق مجموعة من أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، السياسية.

ويستعمل القائمين على إدارة السياسة المالية مجموعة من الأدوات أهمها الإنفاق العام (النفقات العامة،الإنفاق الحكومي) بجميع مكوناتها، حيث تعمل الحكومة من خلال هذه الأداة للوصول إلى احد أهدافها السابقة،و المتمثل في الهدف الاجتماعي التقليل من حجم البطالة.و تعد هذه الأخيرة احد اكبر المشكلات التي تعاني منها الحكومات على حد سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، وهذا نظرا للآثار السلبية التي تخلفها ظاهرة البطالة على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي، الأمني.

ولقد حظيت دراسة العلاقة بين النفقات العامة ومعدل البطالة اهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين، فعلى المستوى النظري فان زيادة في حجم النفقات العامة يؤدي إلى تخفيض من معدلات البطالة.

## 2.1 الإشكالية:

من خلال ما سبق عرضه يمكن أن نطرح التساؤل الرئيسي حول تأثير النفقات العامة على معدلات البطالة:

**كيف أثرت سياسة الإنفاق العام بشقيه نفقات التسيير و التجهيز على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017؟**

و يشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي طرح عدة أسئلة فرعية تدور حول موضوع الدراسة:

- ما واقع البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟
- هل هناك علاقة سببية بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز من جهة ومعدل البطالة من جهة أخرى في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟
- ما دور مساهمة نفقات التسيير و التجهيز في تقليل من حجم معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟

## 3.1 الفرضيات:

ولمعالجة إشكالية البحث التي تم طرحها، تم وضع جملة من فرضيات التي ستكون منطلق دراستنا و التي رأيناها اقرب استجابة للإجابات المحتملة:

عرفت معدلات البطالة انخفاضا خلال فترة 1990-2017؛

هناك علاقة سببية بين حجم النفقات التسيير و التجهيز و معدل البطالة في الجزائر خلال فترة1990-2017؛

تساهم كل من نفقات التسيير و التجهيز في خفض من معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة 1990-2017.

### 4.1 أهمية الدراسة:

تمكن أهمية الدراسة في المكانة التي تحتلها السياسة المالية و بالأخص أداة الإنفاق الحكومي عند الدول في إطار سياستها الاقتصادية، و دورها في تحقيق أهداف هذه الأخيرة.

### 5.1 أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا مايلي:

تتبع تطور حجم سياسة الإنفاق العام، وكذا تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة 1990-2017،

تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

### 6.1 المنهج المتبع:

حتى نتمكن من الإجابة والإلمام بالموضوع المدروس واختبار الفرضيات المعتمدة،قمنا بإتباع المنهج الوصفي للإحاطة بالجانب النظري لمتغيرات الدراسة،كما استخدمنا المنهج الوصفي الإحصائي و الذي يعتمد على الاقتصاد القياسي و ذلك من اجل تحديد العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

### 7.1 محاور الدراسة:

و للاطلاع أكثر على موضوع البحث ،تم تقسيم بحثنا إلى عدة نقاط:

مفاهيم عامة حول الإنفاق العام، البطالة؛

تأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة؛

دراسة تحليلية للإنفاق العام و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017؛

دراسة قياسية للإنفاق العام و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

### 8.1 الدراسات السابقة:

نستعرض في هذه النقطة أهم الدراسات التي تطرقت إلى دراسة العلاقة بين الإنفاق العام و معدلات البطالة:

- دراسة (المدهون، 2016)حول إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، تناول الباحث من خلال دراسته إشكالية التالية:**ما هي العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية،** وتوصل الباحث في الأخير إلى عدة نتائج أهمها أن أداء الاقتصاد الجزائري يبقى من جهة و مدى قدرته على تخفيض معدلات البطالة من خلال خلق مناصب شغل من جهة أخرى،مرهونا بأسعار البترول في الأسواق العالمية.
- دراسة(شوق و رجال، جوان 2017)حول قياس و تحليل العلاقة الديناميكية و السببية بين متغيرات الاقتصاد الكلي و معدلا البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015،حيث تتطرق الباحثين إلى إشكالية التالية:هل يمكن بناء

*نموذج يعكس العلاقة التوازنية الطويلة و القصيرة الأجل بين متغيرات الاقتصاد الكلي و معدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015. و خلص الباحثين إلى أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت مرحلتين أساسيتين، مرحلة ارتفاع معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2000، ومرحلة انخفاض البطالة خلال الفترة 2001-2015، عدم وجود علاقة سببية من النفقات العمومية إلى معدل البطالة خلال فترة الدراسة.*

- *دراسة (بوالكور، جوان 2018)حول محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 في أطار نموذج ARDL، حيث تتطرق الباحثان إلى الإشكالية التالية:ما هي المتغيرات و العوامل المحددة لمعدل البطالة في الجزائر؟ و توصل الباحث إلى أن البطالة في الجزائر تعتبر بطالة هيكلية،ناتجة بالدرجة الأولى عن الاعتماد الكبي و المستمر على عائدات البترول،و عدم تطابق متطلبات التشغيل في الجزائر مع مخرجات المعاهد و الجامعات الجزائرية،كما أن الحكومة تلجأ إلى حلول ترقيعية غير واضحة المدى و الأهداف، يتحدد معدل البطالة في الجزائر بالناتج المحلي الإجمالي، العرض النقدي بالمفهوم الضيق، أسعار البترول، و معدل التضخم.*

## 1.الإطار النظري النفقات العامة، البطالة

## 1.2 النفقات العامة

### 1.1.2تعريف النفقات العامة:

*"عرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم باتفاقه شخص عام بقصد عامة"(عدلي ناشد، 2003، صفحة 43)*

*"بأنها عبارة عن كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام و ذلك إشباعا لحاجة عامة".(دراز، 1999، صفحة 381)*

*من خلال التعريفين السابقين يمكن القول بان* **النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم شخص عام بإنفاقه بهدف تحقيق المنفعة العامة. من خلال هذا التعريف يمكن استخراج عدة خصائص للنفقة العامة ،نذكرها كما يلي:**

- **النفقة العامة مبلغ نقدي؛**
- **النفقة العامة يقوم بإنفاقها شخص عام الدولة؛**
- **الهدف من النفقة العامة هو تحقيق المنفعة العامة.**

### 2.1.2 تقسيمات النفقات العامة:

للنفقة العامة عدة تقسيمات وذلك حسب عدة معايير،يمكن إيجازها فيما يلي:(فليح، 2008، صفحة 89)

- **معيار الوظيفة**: نفقات إدارية، نفقات اجتماعية، نفقات اقتصادية
- **معيار استخدام القوى الشرائية أو نقل و مدى تأثيرها على الدخل الوطني**: النفقات الحقيقية، النفقات التحويلية
- **معيار التكرار**: النفقات العادية، النفقات غير العادية

### 3.1.2الآثار الاقتصادية النفقات العامة:

أصبحت تستعمل النفقات العامة في العصر الحديث كأداة للتحكم في الاقتصاد الوطني، وتوجيهه بما يلبي الحاجات العامة للمجتمع على المدى المتوسط و البعيد، و فيما يلي أهم الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

**1.3.1.2 الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:** تمارس النفقات العامة تأثير مباشرا على العديد من المتغيرات الاقتصادية، نوجزها فيما يلي:(ضيف، 2015، الصفحات 103-104)

- اثر النفقات العامة الإنتاج الوطن
- أثر النفقات العامة على الاستهلاك
- اثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني

**1.3.1.2 الآثار غير الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:**يمكن إبراز الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة من خلال دورة الدخل، و هي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف و المعجل:(ضيف، 2015، صفحة 105)

- **أثر المضاعف**: و هو ما يعرف بأثر الاستهلاك المولد،و يمكن إيجازه فيما يلي:

الإنتاج ⟸ الدخل ⟸ الاستهلاك ⟸ الإنتاج.

- **أثر المعجل**: و هو ما يعرف بأثر الاستثمار المولد، و يقصد به في التحليل الاقتصادي بأثر الزيادة في الإنفاق العام على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في حجم الاستثمار.

## 2. البطالة

**1.3 تعريف البطالة:** حسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن البطالة تنحصر في تلك الفئة من الأشخاص الذين هم في سن العمل وهم غير مشتغلين ولو لساعة خلال الفترة المرجعية ويصرحون أنهم يبحثون عن (Statistiques, 2014):

**1.1.3 الفئة الأولى:** وهم الأشخاص العاطلون عن العمل الذين سبق لهم أن اشتغلوا ثم عادوا إلى البطالة، ليدخلوا في عداد البطالين بسبب تسريح أو استقالة أو انتهاء مدة العقد... الخ.

**2.1.3 الفئة الثانية:** وهم الأشخاص العاطلون عنا لعمل الذين لم يسبق لهم أن اشتغلوا وذلك إما لأنها فئة جديدة الانتماء للسكان النشطين بحكم السن أو أنهم وجدوا صعوبات في إيجاد مناصب عمل وبذلك هم يبحثون عن أول شغل لهم.

**2.3 أنواع البطالة:** صنفت البطالة إلى عدة أنواع حسب عدة معايير إلا أن أشهرها ما يلي:(المدهون، 2016، الصفحات 12-16)

- البطالة الاحتكارية
- البطالة الهيكلية
- البطالة الدورية
- البطالة الإجبارية
- البطالة الاختيارية
- البطالة المقنعة
- البطالة الموسمية

**3.3 معدل البطالة:** هو نسبة البطالين إلى مجموع القوى العاملة.(المدهون، 2016، صفحة 8)

**معدل البطالة =(حجم البطالة /القوى العاملة)*100**

**4.3 أسباب ظاهرة البطالة:**

إن انتشار ظاهرة البطالة يعد أمرا خطيرا يهدد استقرار أي بلد، وذلك راجع لمجموعة من العوامل التي تختلف من مجتمع لآخر، ومن منطقة إلى أخرى يمكن حصرها في النقاط التالية:(رمزي، اكتوبر 1997، صفحة 32)

- زيادة الإنجاب والنمو الديمغرافي؛
- تدني مستوى مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية؛
- تباين التوزيع السكاني فأغلب السكان ينتمون جغرافيا إلى الشمال؛

- تمركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع آخر.

## 4.تأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة (سوق العمل)

تعد سياسة الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية، التي تستخدم في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث تتميز هذه الأخيرة بفاعليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية إضافة إلى قلة أثارها السلبية، و هذا ما جعل الكثير من الاقتصاديين يفضلونها عن باقي الأدوات الأخرى، ويرى أصحاب النظرية الاقتصادية الكينزية أن هذه الأداة أكثر ملاءمة للرفع من مستوى الأداء الاقتصادي و تحقيق معدلات بطالة منخفضة، ففي حالات الانكماش تعمل الحكومة على زيادة في مستوى الإنفاق العام لتحفيز الطلب الكلي الفعال الذي يساهم بدوره في رفع من مستوى الاستهلاك و الإنتاج و العمالة.

و يمكن للدولة تفادى حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق العام،إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض في الطلب الكلي الفعال مما يؤثر على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب الانخفاض في الأسعار،كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة و انخفاض الطلب الكلي،وهنا تكون سياسة الإنفاق العام التوسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة و مدها بجميع خدماتها الأساسية،الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل و نجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات و التامين الذي من شانه اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم(العايب، 2010، الصفحات 161-162)، ومنه يمكن القول أن سياسة الإنفاق العام تلعب دورها هاما في معالجة الاختلالات في سوق العمل.

## 5. الإطار التطبيقي

سنتطرق في هذه النقطة إلى تتبع تطور كل من معدلات البطالة، حجم نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، ليتم بعد ذلك تقديم دراسة إحصائية لمتغيرات الدراسة خلال نفس الفترة السابقة. وأخيرا سيتم تقدير أثر نفقات التسيير و التجهيز على معدل البطالة في الجزائر خلال نفس الفترة السابقة.

### 1.5 دراسة تحليلية وصفية لمتغيرات الدراسة

### 1.1.5تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

عرفت معدلات البطالة في الجزائر عدة تغيرات بداية من الاستقلال و تنبي نهج الاقتصاد الموجه و تزامنها مع مرحلة انخفاض في أسعار النفط،ثم تلتها مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنها الدولة، ثم مرحلة التي تبنت فيها الحكومة

برامج تنموية و التي صاحبتها ارتفاعا محسوسا في أسعار النفط،و الشكل البياني التالي يوضح تطور معدلا البطالة في الجزائر:

**الشكل1:يبن تطور معدلات البطالة فيالجزائر خلال الفترة(1990-2017)الوحدة:نسبة مئوية**

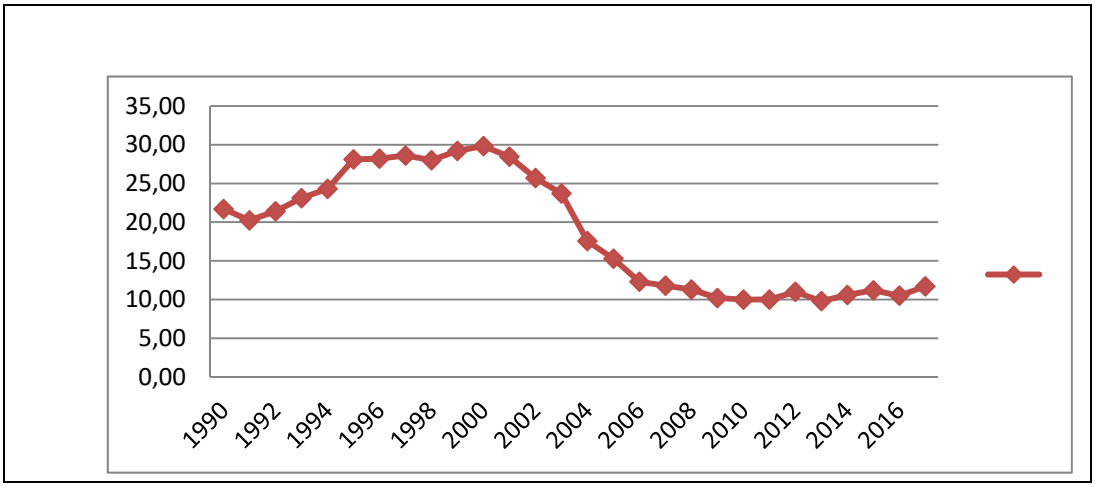


المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير بنك الجزائر باستعمال برنامج Excel

من خلال الشكل السابق يمكن تقسيم الفترة الدراسة إلى قسمين:

- الفترة الأولى 1990-2000:تميزت هذه الفترة بارتفاع في حجم البطالة حيث بلغت اكبر نسبة لها سنة 2000 قدرت ب29.82%،و هدا راجع إلى البرامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوب بتطهير مالي لهذه الأخيرة، غير أنها لم تمس التشغيل، وعليه تفهقرت الحالة التشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل الدولة و الخواص، في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994 .
- أما الفترة الثانية 2001-2017:نلاحظ انخفاض في معدلات البطالة حيث بلغت اقل نسبة لها سنة 2013 قدرت ب9.8%، ويمكن إرجاع هذا التحسن إلى مجموعات الإصلاحات التي تبنتها الدولة من خلال برامجها التنموية و التي كانت متزامنة مع ارتفاع في أسعار النفط الذي أعطى دفعا قويا للسياسة المالية.

### 1.1.5تحليل تطور النفقات التسيير و التجهيز في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)

شهدت سياسة الإنفاق العام عدة تحولات مع بداية تسعينات القرن 20 خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة،و التي عرفت انهيار في أسعار النفط في الأسواق الدولية، و من خلال هذه النقطة سنتطرق إلى تطور مكونات الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة **(1990-2017)**، والشكل الموالي يوضح ذلك:

**الشكل 2: يبن تطور نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)**

**الوحدة:مليار دينار جزائري**

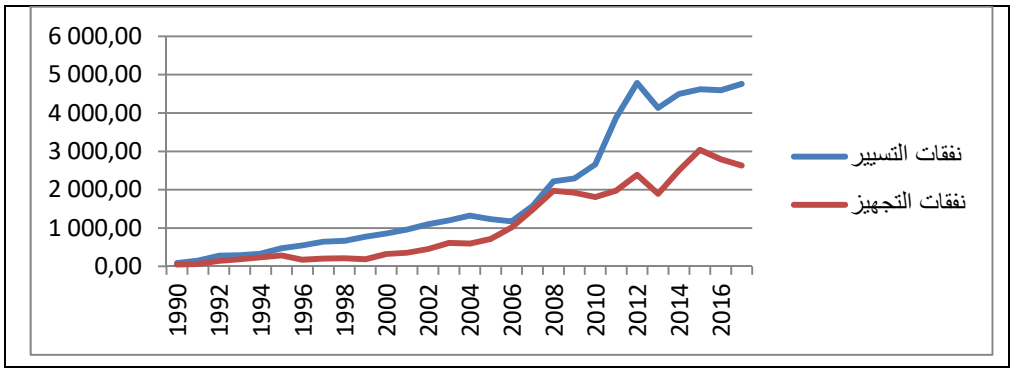


**المصدر:**من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير بنك الجزائر باستعمال برنامج Excel

من خلال الشكل نلاحظ أن حجم النفقات العامة شهدت ارتفاعا ملحوظا، حيث قدرت ب135.50مليار/دج سنة1990 لتصل إلى7383.60 مليار/دج سنة 2016، و هذا راجع إلى مجموعات من البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خاصة خلال الفترة 199-2019.

كما يمكن تقسيم تطور حجم النفقات العامة إلى عدة مراحل خلال الفترة المدروسة:

- **مرحلة 1990-1994**:حيث عرفت هذه المرحلة بمرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني، حيث تزايد حجم النفقات العامة، حيث ارتفعت من 136.50مليار/دج سنة 1990 الى759.60مليار/دج سنة 1995، و يمكن إرجاع هذا التزايد إلى عاملين مهمين هما:الزيادة في حجم الرواتب و الأجور، و كذلك تسديد في حجم المديونية(العايب، 2010، صفحة 256).

كما نلاحظ أيضا خلال هذه المرحلة ارتفاعا في حجم نفقات التجهيز، حيث ارتفعت نسبتها من إجمالي حجم النفقات العامة من 27.49% سنة 1991 إلى 41.66% سنة 1994،في حين انخفضت نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة حيث قدرت 72.51%سنة 1991 لتصل إلى 58.34% سنة 1994.

- **مرحلة 1995-1999**:حيث تبنت الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة برنامجا إصلاحيا،سمي بالإصلاحات الهيكلية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي،وكان الهدف من هذا البرنامج هو تقليص من حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،و هذا ما يفسر لنا التغير الحاصل في مكونات النفقات العامة،حيث نلاحظ خلال هذه الفترة ازدياد في حجم نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة،حيث ارتفعت من 62.36% سنة 1995 لتصل إلى 80.56% سنة 1999، و في الجهة المقابلة نجد أن حجم نفقات التجهيز كنسبة من النفقات العامة قد انخفض من 37.64% سنة 1995 إلى 19.44% سنة 1999.

- **مرحلة 2000-2017**:خلال هذه المرحلة عرف حجم النفقات العامة تطورا كبيرا جدا و ملحوظا، مقارنة بالمراحل السابقة، فقد ارتفع حجم النفقات العامة من1178.10مليار/دج سنة 2000 إلى 7389.30مليار/دج سنة 2016.حيث يمكن إرجاع هدا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت خلال فترة 2000-2012 من 27.72دولار للبرميل سنة 2000 إلى 99.57دولار للبرميل سنة 2008، ليصل بعدها إلى 112.9دولار للبرميل سنة 2012(الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي و النقدي الجزائر، نوفمبر 2013)و نلاحظ بعد ذلك انخفاض في أسعار المحرقات ليصل سعر البرميل إلى54.1دولار سنة 2017(الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي و النقدي الجزائر، جويلية 2018)، ونظرا لتحسن الوضعية المالية خلال هذه المرحلة نلاحظ تحول في السياسة الاقتصادية إلى سياسة توسعية، حيث تبنت الحكومة عدة برامج خماسية، يمكن أن نذكرها كما يلي:

- البرنامج الانتعاش الاقتصادي الذي خصص له 525مليار/دج للفترة 1999-2004؛
- برنامج التكميلي لدعم النمو الذي خصص له 4202.7مليار/دج للفترة 2005-2009؛
- البرنامج الخماسي الذي خصص له 21214 مليار/دج للفترة 2010-2014؛
- البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية الذي خصص له 21000مليار/دج للفترة 2015-2019.

## 2.5 دراسة إحصائية لمتغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات النموذج فيما يلي:

- **المتغير التابع**:معدل البطالة (LTch)
- **المتغيرات المستقلة**:نفقات التسيير الحقيقية (LGcr)، نفقات التجهيز الحقيقية (LGir)

### 1.2.5 دراسة إحصائية لمعدل البطالة:

من اجل إبرار أهم الخصائص الإحصائية لسلسلة لوغاريتم معدل البطالة، يمكن تتبع الشكل المرفق التالي:

**الشكل3: الإحصائيات الوصفية لسلسلة معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)**

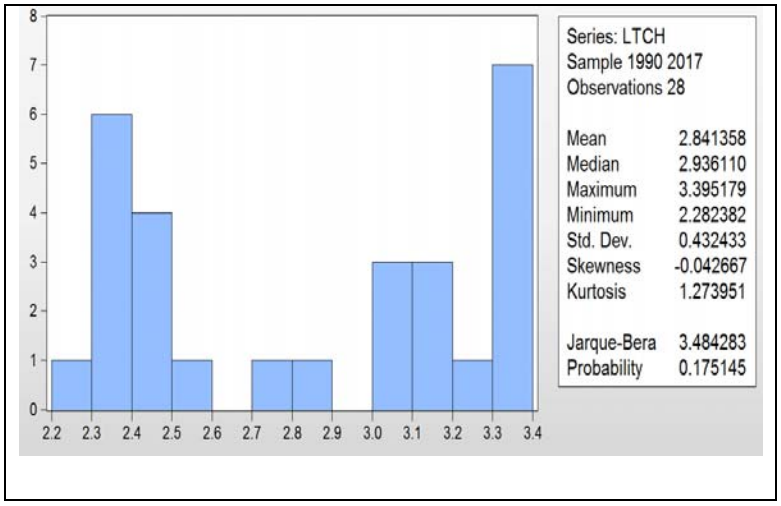


المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات Eviews0.8

من بين 28 مشاهدة سنوية لسلسلة معدل البطالة، نجد أن أدنى قيمة للسلسلة قد بلغت 2.288382 سنة 2013 بينما بلغت أعلى قيمة لها سنة 2000 حيث قدرت ب3.395179.كما بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة 2.841358،و قيمة وسطية قدرت ب 2.936110،بينما نجد قيمة الانحراف المعياري بلغ 0.432433 وتدل هذه القيمة على أن سلسلة لوغاريتم معدل البطالة غير متجانسة،كما قدر معامل الالتواء ب 0.042667- و هي قيمة تختلف عن الصفر مما يعني عدم تناظر التوزيع، في حين نجد أن معامل التفرطح قدر ب 1.273951، مما يدل على احتمال وجود قيم متطرفة لان قيمة تفوق الصفر،و أيضا تدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Beraفقدرت قيمتها ب 3.484283.بمستوى دلالة قدر ب 0.175145 و هي اكبر من 0.05 مما يدل أن هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.

**2.2.5دراسة إحصائية لنفقات التسيير الحقيقية**:لوصف سلسلة لوغاريتم نفقات التسيير الحقيقية و إبراز أهم خصائصها، يمكن تتبع الشكل التالي:

**الشكل4:الإحصائيات الوصفية لسلسلة نفقات التسيير الحقيقية في الجزائر خلال الفترة**

**(2017-1990)**

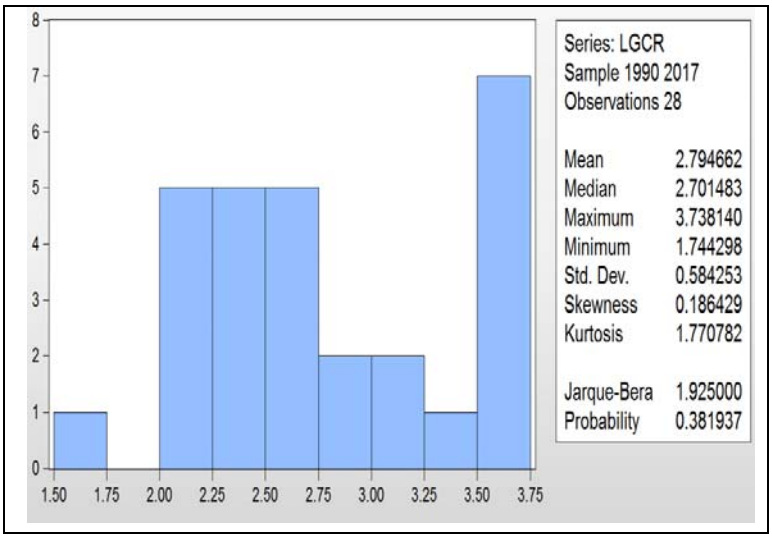


المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات Eviews0.8

من بين 28 مشاهدة سنوية لسلسلة لوغاريتم نفقات التسيير الحقيقية، نجد أن أدنى قيمة للسلسلة قد بلغت 1.744298سنة 1990 بينما بلغت أعلى قيمة لها سنة 2012 حيث قدرت ب3.738140 خلال الفترة المدروسة.أما المتوسط الحسابي للسلسلة قد بلغ 2.794662، ومع قيمة وسطية قدرت ب 2.701483،بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.584253 والتي تدل أن هذه سلسلة غير متجانسة، كما قدر معامل الالتواء ب 0.186429 وهي قيمة تختلف عن الصفر مما يعني عدم تناظر التوزيع، في حين بلغ معامل التفرطح 1.770782، مما يدل على احتمال وجود قيم متطرفة لان قيمة تفوق الصفر،و أيضا تدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت قيمتها ب 1.925000.بمستوى معنوية قدر ب 0.381937 وهي أكبر من 0.05، مما يدل أن سلسلة نفقات التسيير الحقيقية تتبع التوزيع الطبيعي.

**3.2.5 دراسة إحصائية لنفقات التجهيز الحقيقية**:لمعرفة الخصائص الإحصائية لوغاريتم لسلسلة لوغاريتم نفقات التجهيز، يمكن الاستعانة بالشكل التالي من اجل ذلك:

**الشكل5:الإحصائيات الوصفية لسلسلة نفقات التجهيز الحقيقية في الجزائر خلال الفترة**

**(2017-1990)**

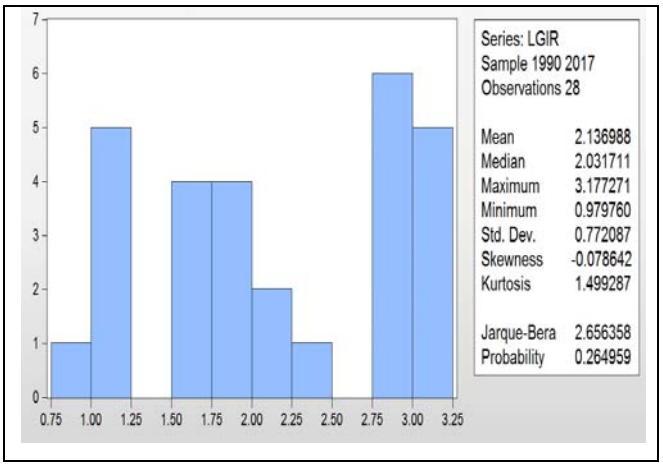


المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات Eviews0.8

من بين 28 مشاهدة سنوية لسلسلة نفقات التجهيز الحقيقية، نجد أن أدنى قيمة للسلسلة قد بلغت 0.979760سنة 1999 بينما بلغت أعلى قيمة لها سنة 2015 حيث قدرت ب3.177271 خلال الفترة المدروسة. أما المتوسط الحسابي للسلسلة قد بلغ 2.136988، ومع قيمة وسطية قدرت ب 2.031711،بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.772087 و التي تدل أن هذه سلسلة غير متجانسة، كما قدر معامل الالتواء ب 0.078642- و هي قيمة تختلف عن الصفر مما يعني عدم تناظر التوزيع، في حين بلغ معامل التفرطح 1.499287، مما يدل على احتمال وجود قيم متطرفة لان قيمة تفوق الصفر،و أيضا تدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح، أما بالنسبة لإحصائيةJarque-Bera فقدرت قيمتها ب 2.656358.بمستوى معنوية قدر ب 0.264959 و هي أكبر من 0.05 ، مما يدل أن سلسلة نفقات التسيير الحقيقية تتبع التوزيع الطبيعي.

## 3.5 أثر نفقات التسيير و التجهيز على معدل البطالة في الجزائر خلال 1990-2017

إن دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير ، أو في المدى الطويل، فانه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في التقدير، وبعدها بدراسة درجة استقرارية المتغيرات و تكاملها باستعمال الجذور الأحادية، ليليها بعد ذلك إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل.

### 1.3.5دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

من اجل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية تم اختبار وجود جذر الوحدة.و نتائج الدراسة موضحة في الجدول التالي:

**الجدول1:يبن نتائج اختبار ديكي فولر للسلاسل الزمنية محل الدراسة**

| | | LGcr | LGir | LTch | القيمة المجدولة عند مستوى 5% |
|---|---|---|---|---|---|
| السلسلة الأصلية | (6) | 2.99- | 1.72- | 3.05- | 3.61- |
| | (5) | 1.38- | 1.06- | 1.44- | 2.73- |
| | (4) | 1.99 | 0.89 | 1.22- | 1.95- |
| سلسلة الفروقات الاولى | (6) | 5.51- | 4.66- | 1.49- | 3.61- |
| | (5) | 5.66- | 4.73- | 1.63- | 2.73- |
| | (4) | 4.07- | 4.51- | 1.62- | 1.95- |
| سلسلة الفروقات الثانية | (6) | | | 8.80- | 3.61- |
| | (5) | | | 8.97- | 2.73- |
| | (4) | | | 9.16- | 1.95- |
| درجة التكامل | | I(1) | I(1) | I(2) | |

المصدر :من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات Eviews0.8

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن جميع إحصائيات **ديكي فولر** اصغر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستوى 0.05، و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية، التي تدل على وجود جذر أحادي في كل السلاسل المدروسة و بالتالي فهي غير مستقرة، و لجعلها مستقرة قمنا بإجراء فروقات من الدرجة الأولى لسلسلة لوغاريتم نفقات التسيير الحقيقية و نفقات التجهيز الحقيقة، وإجراء فروقات من الدرجة الثانية لسلسلة لوغاريتم معدل البطالة.حيث وجدنا أن جميع إحصائيات **ديكي فولر** اكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستوى 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنة ذلك عدم وجود جذر أحادي في كل السلاسل وبالتالي فكل السلاسل مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى، ماعدا سلسلة لوغاريتم معدل البطالة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية.

### 2.3.5دراسة اتجاه اختبار السببية لجرانجر:

قبل إجراء اختبار السببية لغرا نجر ،لابد من تحديد عدد الفجوات P لنموذج VAR(p) للسلاسل المستقرة،و ذلك من خلال مؤشري **Akaike** و **Shwars**. ونختار القيمة الأقل حسب هذين المؤشرين.

**الجدول2 :يبن تحديد درجات التأخر لنموذج VAR**

| درجة التأخر | 1 | 2 | 3 |
|---|---|---|---|
| **Akaike** | **−2.79** | −2.56 | −2.19 |
| **Shwars** | **−2.21** | −1.53 | −0.70 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات Eviews0.8

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن P=1و التي تعطي ادني قيمة لمؤشري **Akaike** و **Shwars**،و منه عدد فترات الإبطاء تقدر ب **P=2**.

**الجدول 3:يبن نتائج اختبار سببية لجرانجر**

| الفرضيات | F−statistic | Prop | الملاحظة |
|---|---|---|---|
| DLGcr لايسبب DDLTch | 0.01669 | 0.8984 | عدم وجود علاقة سببية بين نفقات التسيير و معدل البطالة |
| DDLTch لا يسببDLGcr | 0.11323 | 0.7397 | |
| DLGirلايسبب DDLTch | 0.00111 | 0.9737 | عدم وجود علاقة سببية بين نفقات التجهيز و معدل البطالة |
| DDLTch لا يسببDLGcr | 0.36979 | 0.5493 | |
| DLGir لايسبب DLGcr | 1.24631 | 0.2758 | عدم وجود علاقة سببية بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير |
| DLGcrلايسببDLGir | 0.52188 | 0.4773 | |

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات Eviews0.8

### 3.3.5 تقدير نمودج VAR

من خلال ماسبق نلاحظ أن السلسلتين ليست متكاملة من نفس الدرجة، لذا فإننا نستخدم نماذج الانحدار الذاتي.

$$\mathbf{DDLTCH = 0.003 - 0.573*DDLTCH(-1) - 0.023*DLGCR(-1) + 0.006*DLGIR(-1)}$$

$R^2$ =0.3206 n=25 F.S =3.30

- **بعد ملاحظة Correlogram** تبين لنا أن الباقي عبارة عن شوشرة بيضاء**(bruit blanc)**، (الأعمدة توجد داخل مجال الثقة) وهذا ما تثبته إحصائية **Q−statistique) ل Ljung−Box**

$\mathbf{Q_{12} = 9.54 Prob = 0.656 > 0.05}$ومنه نقبل فرضية العدم، أي الباقي عبارة عن شوشرة بيضاء.

- **اختبار($R^2$)**: $R^2 = 0.3206$أي أن المعادلة مفسرة ب:32.06%وهي نسبة مقبولة نوعا ما إحصائيا.أما الباقي 67.94% مفسرة عن طريق متغيرات لم تدرج داخل النموذج.

- **اختبار فيشر** $F_{Calcule} = 3.30 > f_{Tabule}^{0.05} = 2.78$: و منه :نقبل الفرضية البديلة $(H_0)$أي قبول المعادلة السابقة.
- **التحليل الاقتصادي:**

علاقة معدل البطالة الحالي و القيمة المؤخرة بفترة تكتسي طابع السلبية، وهذا يفسر بأنه في حالة ارتفاع معدل البطالة ب 1%، فانه يتوقع أن ينخفض في السنة الموالية ب0.573%.

هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة و حجم النفقات التسيير مؤخر بفترة، حيث أن ارتفاع حجم نفقات التسيير ب1%، فيتوقع أن تنخفض معدلات البطالة ب0.023% في السنة الأولى،ويمكن تفسير ذلك بان ارتفاع نفقات التسيير سيتولد عنه أزياد في حجم الطلب الكلي،و من اجل لتلبية هذا الطلب وجب رفع في حجم الاستثمارات و هدا ما يتولد عنه ازدياد في حجم اليد العاملة.في حين نجد أن ارتفاع في حجم نفقات التجهيز ب1% سيتولد عنه ارتفاع في حجم معدلات في البطالة ب0.006% في السنة الأولى هي نسبة ضعيفة جدا،ويمكن تفسير ذلك بان نفقات التجهيز لا يظهر أثرها العكسي على معدل البطالة في الأجل القصير، ويكون في الأجل الطويل.

وأيضا للتأكد من استقرارية النموذج .قمنا وباستخدام برمجية (Eviews)،من اختبار النموذج باختبار (L'inverse des racine associées à la partie AR).

**الشكل6:اختبار (L'inverse des racine associées à la partie AR)**

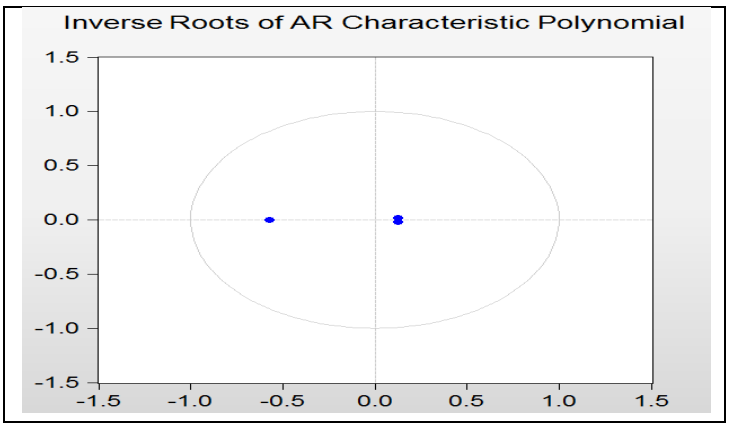


المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات Eviews0.8

## 6. الخاتمة:

من خلال دراستنا التي استهدفت دراسة اثر سياسة الإنفاق الحكومي على معدل التضخم و البطالة ،و ذلك باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR من اجل وصف طبيعة العلاقة بين النفقات العامة بشقيها نفقات التسيير و نفقات التجهيز من جهة و معدل البطالة من جهة أخرى و لقد خلصت الدراسة في الأخير إلى مجموعة من نتائج:

- سيطرت نفقات التسيير كنسبة من حجم النفقات العامة على نفقات التجهيز، و يظهر ذلك من خلال العملية التحليلية لهيكلة حجم النفقات العامة؛
- عرفت معدلات البطالة مرحلتين، مرحلة أولى اتسمت فيها معدلات البطالة بالارتفاع خلال الفترة 1990-2000،في حين شهدت المرحلة الثانية انخفاضا محسوسا في معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2017؛
- عدم وجود علاقة سببية بين نفقات التسيير و التجهيز من جهة و معدل البطالة من جهة أخرى؛
- هناك علاقة عكسية تربط بين حجم النفقات التسيير و معدلات البطالة،و تظهر هذه العلاقة من خلال أن زيادة في حجم النفقات التسيير ب1% يؤدي إلى خفض من معدلات البطالة خلال السنوات الموالية ب 0.023 ،و كذلك هناك علاقة طردية بين نفقات التجهيز و معدلات البطالة خلال الفترة المدروسة،حيث أن ارتفاع في حجم نفقات التجهيز ب1%سيساهم ذلك في ارتفاع معدلات البطالة خلال السنة الموالية ب0.006% .

**التوصيات:**

- ضرورة الاهتمام بشق نفقات التجهيز أكثر على حساب نفقات التسيير؛
- التركيز على البرامج الاستثمارية أكثر، و التركيز على المشاريع الاستثمارية التي تخلق الثروة، و تعمل على خلق فرص للعمل و تقليص من مشكلة البطالة؛
- العمل على ترشيد النفقات العامة، خاصة نفقات التسيير و التي تعرف بنفقات استهلاكية، و هذا للدور الذي تلعبه في رفع من مستوى العام للأسعار و بالتالي ارتفاع معدلات التضخم؛
- تكييف القوانين المتعلقة بالاستثمار سواء الأجنبي أو المحلي من جلب المستثمرين، و اجل خلق الثروة و تخفيض من حجم معدل البطالة.

**المراجع:**

**باللغة العربية:**

-احمد ضيف. (2015). اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012،اطروحة الدكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، الجزائر : جامعة الجزائر 3.

-بنك الجزائر. (نوفمبر 2013). التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي و النقدي الجزائر. الجزائر.

-بنك الجزائر. (جويلية 2018). التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي و النقدي الجزائر. الجزائر.

-حامد عّبد آلمجيد دراز. (1999). مبادئ المالية العامة. عمان: صفاء للنشر.

-حسن المدهون. (2016). المدهون حسن،إشكالية العلاقة بين البطالة و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية قياسية-حالة الجزائر، اطروحة الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: الجزائر 3.

-حسن خلف فليح. (2008). المالية العامة (الإصدار ط1). الاردن: عالم الكتاب الحديث.

-زكي رمزي. (اكتوبر 1997). الاقتصاد السياسي للبطالة. مجلة عالم المعرفة، العدد 226،الكويت ، 32.

-سوزي عدلي ناشد. (2003). المالية العامة (الإصدار ط1). بيروت: منشورات الحلي الحقوقية.

-فوزي شوق، و السعدي رجال. (جوان 2017). قياس و تحليل العلاقة الديناميكية و السببية بين متغيرات الاقتصاد الكلي و معدلا البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015. مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات،العدد الخامس .

-نورالدين بوالكور. (جوان 2018). محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 في أطار نموذج ARDL،. مجلة حوليات الجزائر ،جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة ،الجزائر، العدد 32،الجزء الثاني .

-وليد عبد الحميد العايب. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي. بيروت: مكتبة حسين العصرية.

**باللغة أجنبية:**

-Statistiques, O. N. (2014). activite, emploi & chomage en september 2014. alger.